المغرب

شكيب الخياري

بادر إلى التحرك الآن

يرجى دعوة الحكومة المغربية إلى:

- إطلاق سراح شكيب الخياري فوراً وبلا قيد أو شرط لأنه سجين رأي احتُجز بسبب عمله المشروع في مجال حقوق الإنسان وممارسة حقه في حرية التعبير، ليس إلا.
- ضمان عدم فرض أية قيود على حرية التعبير أو غيرها من أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في المغرب باستثناء تلك التي يسمح بها القانون الدولي.

اكتب إلى:

جلالة الملك محمد السادس
مكتب جلالة الملك
القصر الملكي
الرباط
المغرب

فاكس: 8515 776 53 212+

المخاطبة: صاحب الجلالة

فبراير/شباط February 2010
رقم الوثيقة:
Index: MDE 29/003/2010
طباعة منظمة العفو الدولية

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

www.amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

ضعوا حداً لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

مقاضاة مدافع عن حقوق الإنسان لفضحه الفساد

شكيب الخياري

يقبع **شكيب الخياري**، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وصحفي، في سجن عكاشة بمدينة الدار البيضاء لأنه **انتقد السلطات المغربية** ومسؤولين مغاربة. وهو يعتبر **سجين رأي** محتجز لا لشيء إلا بسبب إثارته قضية ضلوع مسؤولين رفيعي المستوى في الاتجار بالمخدرات والفساد، وبسبب عمله المشروع في مجال حقوق الإنسان.

ففي 17 فبراير/شباط 2009، استُدعي شكيب الخياري إلى الشرطة في الدار البيضاء. وفي اليوم التالي، جُلب إلى منـزله مخفوراً من قبل أفراد الشرطة الذين قاموا بتفتيش المنـزل و**مصادرة عدد من الأشياء**، من بينها وثائق وجهاز حاسوب، ثم اقتادوه بعيداً. وانتظاراً لمثوله للمحاكمة، **طالب** محامي شكيب الخياري **بالإفراج عنه بكفالة غير أن طلبه قد رفض**.

وفي 24 يونيو/حزيران أدانته المحكمة الإبتدائية في الدار البيضاء بتهم **تقويض أو إهانة هيئات عامة** وفتح حساب مصرفي في الخارج ونقل أموال من دون تصريح سليم. وتشير التهم الأخيرة إلى حادثة وقعت في عام 2006، عندما فتح شكيب الخياري حساباً مصرفياً في إسبانيا لصرف شيك بقيمة حوالي 250 يورو صادر عن الصحيفة الإسبانية «إلبايس» التي كان قد كتب لها مقالة. وقد **حُكم عليه بالسجن ثلاث سنوات** ودفع غرامة كبيرة.

وبحسب وكالة الأنباء المغربية التي تديرها الدولة، فإن الوكيل العام للملك (المدعي العام) في محكمة الاستئناف في الدار البيضاء، أمر باستدعائه بسبب تصريحات عامة كان قد أدلى بها شكيب الخياري، ومنها على شاشة التلفزة الوطنية، **زعم فيها أن مسؤولين رفيعي المستوى** في منطقة «الريف» **متورطون في تجارة المخدرات والفساد**.

ووفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق ومسؤولية الأفراد والجماعات وأعضاء المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، فإن للمدافعين عن حقوق الإنسان **الحق في الاضطلاع بعملهم**، بما في ذلك جمع ونشر المعلومات والآراء المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان من دون خوف من الانتقام.

© Private

وتكفل المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي يعد المغرب طرفاً فيه، **حق حرية التعبير**.

وكان شكيب الخياري، وهو من منطقة الريف الساحلية الواقعة في شمال المغرب، قد أنشأ جمعية الريف لحقوق الإنسان في عام 2005، وتناضل هذه المنظمة، من أجل عدد من القضايا، من بينها معاملة المهاجرين من جنوب الصحراء الأفريقية في المغرب، والعنف ضد المرأة، وتجارة المخدرات في المنطقة الساحلية الشمالية للمغرب. كما يعتبر شكيب الخياري **مدافعاً جريئاً عن حقوق الأمازيغ** في المنطقة.

وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني، أيدت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء حكم الإدانة الذي صدر بحق شكيب الخياري. وقد قرر شكيب وعائلته تقديم استئناف لدى المحكمة العليا المغربية، بعد أن **فقدوا الثقة باستقلال القضاء**. وقال أمين الخياري، شقيق شكيب، لمنظمة العفو الدولية:

«رفض شكيب تقديم استئناف لدى المحكمة العليا لأنه لا يثق في نظام العدالة المغربية... فعندما قدمنا استئنافاً، أشار المحامون إلى عدة بيانات حكومية رسمية بشأن ضلوع مسؤولين رفيعي المستوى في تجارة المخدرات، ولكن المحكمة لم تأخذ تلك البيانات بعين الاعتبار... إلا أننا مصممون على مواصلة نضالنا».

> لقد رفض شكيب تقديم استئناف إلى المحكمة العليا لأنه فقد الثقة في العدالة المغربية.
>
> **أمين الخياري، شقيق شكيب الخياري**